الدولة الفلسطينية :
تجربة الماضي وإمكانات الحاضر والمستقبل

جورج المصري

لقد تعددت الكتابات حول الدولة الصهيونية سواء كواقع وكخطر على العالم العربي، أو حول ما يزعم من وجود جذور لهذه الدولة وآلياتها ودوافعها ومستقبلها. وفي مقابل ذلك تندر الدراسات حول الدولة الفلسطينية. وقد يكون مرجع ذلك إلى توالي الاحتلالات على فلسطين وعمق الاحتلال الصهيوني ثم غياب الاستشراف المستقبلي لبنية الدولة في أعقاب دورة المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر عام ١٩٨٨ وإعلان قيام الدولة.

وتقدم الدراسة اجتهاداً فيما يتعلق بتاريخية الدولة الفلسطينية حتى إعلانها ١٩٨٨، ثم تستشرف ماهيتها ودورها السياسي ومقوماتها حتى تصل إلى متابعة أحداث التطورات في المنطقة بعد حرب الخليج ١٩٩١، ومدى تأثيرها على مستقبلها.

أولاً : تاريخية الدولة الفلسطينية حتى ١٩٨٨

لقد أصبح من المتعارف عليه في قواعد القانون الدولي أن أركان الدولة هي الإقليم والشعب والسلطة[1]. وإذا ما حاولنا تطبيق ذلك على فلسطين لوجدنا

---

(١) د. محمد إبراهيم درويش، الدولة، نظريتها وتنظيمها (دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩) ص ١٨٣.

انطباقاً في سائر الفترات التاريخية. ففي سنة ١٢٠٠ ق. م تعرضت فلسطين لغزو من الكريتيين من البحر الذين نزلوا على بعض سواحلها، ثم ما لبثوا أن انخرطوا في التركيبة السكانية الأصلية. ونظراً لشهرة قبيلة بولستا في بعض الصناعات وغيرها وعملهم في البحر، تم إطلاق اسم فلسطين على أرض كنعان نسبة إلى زعيم هذه القبيلة على الرغم من استمرار سيطرة الكنعانيين العرب على أرض كنعان (فلسطين). وفي سنة ١١٨٦ ق. م. غزا العبرانيون فلسطين بعد خروجهم من مصر وفشلوا في السيطرة عليها، مما أدى بهم إلى الاستقرار في وادي الأردن محاصرين فيه لأكثر من مائة عام تعرضوا خلالها لهجمات الكنعانيين واليبوسيين من العرب الفلسطينيين. وفي عام ١٠٠٠ ق. م هاجم الملك داوود بعض أجزاء فلسطين واحتل القدس وأسس مملكة أطلق عليها اسم مملكة إسرائيل عاشت نحو خمسين عاماً إلى أن انقسمت إلى مملكتين: مملكة يهوذا في القدس ومملكة إسرائيل في السامرة. وقامت بينهما حروب وفتن داخلية وصراع طويل انتهت كلها عندما هب العرب لنجدة إخوانهم الفلسطينيين واستولوا على القدس وحملوا اليهود إلى العراق أسرى وأسكنوا بدلاً منهم قبائل عربية[٢].

وقد حاول اليهود العودة مرة أخرى مما اضطر الملك نبوخذ نصر الكلداني إلى مهاجمتهم عام ٥٩٧ ق. م وأسر ملكهم والاستيلاء على القدس. وجرّ الملك الكلداني معه أسرى يهود إلى العراق وتمرد الباقي عام ٥٨٦ ق. م. مما أدى إلى عودته واحتلاله كل فلسطين ودمر القدس وهدم هيكل سليمان، ثم قاد ملكهم وخمسين ألفاً من رجاله أسرى للعراق. وفي هذه المرحلة خضعت فلسطين بأسرها للحكم في العراق وقطن فيها الكنعانيون والآشوريون والكلدانيون العرب الذين جاءوا لسوريا والعراق وفلسطين أيضاً من الجزيرة العربية.

وفي عام ٥٣٩ ق. م استولى الفرس على دولة بابل وأعادوا بقايا اليهود إلى فلسطين واستعانوا بهم كأداة ضد سكانها العرب. إلا أن إسكندر المقدوني غزاها وأزال الوجود اليهودي منها، ولكن اليهود ثاروا وأحدثوا فتنة بعد ذلك

(٢) د. محمد عبد العزيز أبو سخيلة ـ الدولة الفلسطينية: الأصول، المحاولات، الطموحات (شؤون عربية، ع ٥٦، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٨، تونس) ص ١٤٩.

على أيدي أقلية دينية منهم. فسيّر الحاكم الروماني هدريان حملة كبيرة أبادت معظم اليهود ودمرت منازلهم بما فيها مدينة القدس، وأقاموا مدينة جديدة محلها حرّم على اليهود سكناها. وبهذا انتهى أي أثر لليهود في فلسطين حتى الحكم الإسلامي[٣].

وقد دخلت فلسطين كسائر الدول العربية في نطاق الدولة الإسلامية وانتهت الدولة الفلسطينية كدولة مستقلة، وأصبحت جزءًا من كيان الدولة الإسلامية الواحدة إلى أن حل الانتداب البريطاني في ١٩٢٢/٧/٢٤. فقد جاء في المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم أن بعض الجماعات التي كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى قد بلغت درجة من الرقي والتقدم يمكن معها الاعتراف بها أنها مستقلة بشرط أن توضع تحت انتداب أمم راقية تُسدي إليها النصح والمعونة حتى يأتي الوقت الذي تستطيع فيه الاعتماد على نفسها، ويجب أن تؤخذ رغبات هذه الجماعات بعين الاعتبار الأول عند اختيار الدولة صاحبة الانتداب. ولذلك، أصدرت عصبة الأمم المتحدة قرارها في يوليو/ تموز بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

والملاحظ أن المادة (٢٢) جعلت فلسطين دولةً مستقلة ذات سيادة ناقصة، سواء لأن حق شعب فلسطين أصيل لا يمكن لدولة أو منظمة دولية اغتصابه ولأن المادة (٢٢) حرمت على بريطانيا التصرف في مصير الشعب الفلسطيني وأوجبت عليها الارتقاء به دون أن تجعل أرضه وطناً قومياً لليهود[٤].

وبصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ دخلت فكرة الدولة الفلسطينية مرحلة جديدة حيث جاء القرار مناقضاً لنصوص المادة (٢٢) ومتعارضاً مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على أسبقية الاعتراف لسكان فلسطين بالاستقلال أولاً وقبل كل شيء.

---

(٣) د. محمد عبد العزيز أبو سخيلة ـ الدولة الفلسطينية ـ مرجع سابق ص ١٥٠.

(٤) د. فلاح خالد علي ـ فلسطين والانتداب البريطاني (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠) ص ١٢٣.

وخلال الفترة من ١٩٤٨ حتى عدوان ١٩٦٧ ظل الفكر العربي يدور حول شعارات الوحدة العربية لتحرير فلسطين والقضاء على إسرائيل. ويمكن تفسير ذلك بالاعتقاد الذي ساد بين العرب من أن الوحدة العربية هي الطريق إلى قيام دولة عربية موحدة قادرة على تحرير فلسطين، وأن العمل العربي الموحد هو الطريق إلى استعادة الدولة المفقودة. وقد شمل هذا التوجه الفصائل الفلسطينية المتعددة التي نادت بأن الإرادة الثورية للفلسطينيين هي جزء من الكل العربي(٥).

ورغم أن هذا الذوبان الفلسطيني في العمل القومي العربي كان يعكس سيادة القناعة الوحدوية ولم يكن يعني إلغاء الخصوصية الفلسطينية، إلا أنه جعل لها مدلولاً يرتبط بالوحدة العربية. ومن ثم، كان الاعتقاد في أن المستقبل سيكون لدولة عربية واحدة مدعاة لعدم جدوى التفكير في مستقبل فلسطين بعد التحرير لأنها ستكون جزءًا من الدولة العربية الواحدة. وجاءت حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ لتطرح بجدية فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات الكيان الواحد. ففي المؤتمر الأول للمنظمات الفدائية بالقاهرة (١٧ ـ ٢٠ يناير/ كانون الثاني) حدد المؤتمر في الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل أن من أهداف حركة المقاومة إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون التمييز في الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها(٦).

وقد حدد الموالون لفكرة فلسطين الديمقراطية الصورة للبلاد، من خلال المقومات والايديولوجية(٧). فبالنسبة للبلاد، فإن فلسطين ما قبل عام ١٩٤٨ هي الرقعة الأرضية التي سوف يتم تحريرها وهي مكان إقامة الدولة الديمقراطية التقدمية، وفلسطين المحررة كهدف سوف تكون جزءًا من الوطن العربي. أما

---

(٥) د. كلوفيس مقصود ـ معالم المشاركة العربية في الثورة الفلسطينية (شؤون فلسطينية، ع ١٠، يونيو/ حزيران ١٩٧٢) ص ١٩.

(٦) نص الميثاق الوطني الفلسطيني في ـ حامد خورشيد ـ مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤) مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية بيروت ١٩٧٥ ـ ص ١٢٥.

(٧) د. محمد رشيد ـ نحو فلسطين ديمقراطية (مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠) ص ٣٥ ـ ٣٩.

عن مقومات الدولة، فإن جميع اليهود والمسلمين والمسيحيين المقيمين في فلسطين أو المشردين عنها بالقوة سوف يكون لهم الحق بالمواطنية الفلسطينية. وهذا ما يضمن حق جميع الفلسطينيين المشردين عنها بالقوة بالعدولة إلى وطنهم، سواء كانوا من مواليد فلسطين أو المنفى، وبغضّ النظر عن جنسيتهم الحالية. ومعنى هذا بالتساوي أن جميع يهود فلسطين (أي إسرائيليين) لهم الحق نفسه شرط أن يرفضوا بالطبع الشوفينية العنصرية الصهيونية وأن يقبلوا العيش أثناء وجودهم في المجتمع الفلسطيني الجديد. وبالنسبة للايديولوجية، فإن الفلسطينيين أثناء مسيرة التحرير ولدى تحقيق التحرير سوف يقررون نظام الحكم وطبيعة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في وطنهم المحرر.

وتبعاً لهذه الرؤية، فإن العدو ليس هو المواطنين اليهود أو الإسرائيليين كأفراد ولكنه البنية السياسية والاجتماعية الصهيونية التي تكرس الوجود الإسرائيلي. وهكذا بقدر ما تشكل الصهيونية نفياً للفلسطينيين، فإن التحرير يشكل نفياً للصهيونية. ويمكن إبداء عدة ملاحظات على فكرة دولة فلسطين الديمقراطية:

١ ـ إن الفكر الفلسطيني لم يذهب إلى أكثر من تحديد الهدف الاستراتيجي العام دون أن يتطرق إلى التفاصيل الخاصة بشكل نظام الحكم أو قضية الهجرة اليهودية ومستقبلها، أو شكل النظام الاجتماعي أو الاقتصادي.. الخ. وإذا كان من الصعوبة ـ حينئذ ـ الاستشراف لمستقبل الدولة، فإن تحديد بعض الخطوط الرئيسية كان كفيلاً بإثارة الجدل حول القضايا المثارة حتى لا يظل الهدف مجرد أمنية.

٢ ـ يتضمن مفهوم الدولة الديمقراطية إقامة دولة تقوم على أساس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين المواطنين بغضّ النظر عن الأصل والجنس والدين واللون، ودون تمييز بين عربي ويهودي، أي أنه من الممكن أن يصبح رئيس الدولة يهودياً.

ولا ينطبق مفهوم المساواة على الأفراد باعتبارهم جماعة قومية، ولكن

كمواطنين فحسب. فهذا المفهوم لا يعترف بحقوق قومية لليهود كجماعة، وإنما بحقوق اجتماعية وسياسية كأفراد.

٣ ـ لم يكن هناك اتفاق بين سائر المنظمات الفلسطينية على هدف إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني. وظهر ذلك في استخدام صفة العلمانية للدولة، فهي ترد أحياناً وتختفي أحياناً أخرى تحت مسميات مختلفة، كالدولة اللاطائفية.

إن التزام حركة المقاومة بمفهوم الدولة الديمقراطية كهدف نهائي جعل الجانب الاسرائيلي يتشكك في أنها تلغي حق الإسرائيليين في الوجود، مما حدا بالمقاومة إلى قبول مفهوم السلطة الوطنية على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم جلاء القوات الإسرائيلية منها. ففي الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤، تم إقرار البرنامج المرحلي والذي تمت فيه صياغة أهداف مرحلية أكثر واقعية «بإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها مع التأكيد على أن هذه السلطة هي خطوة لمتابعة النضال من أجل الدولة الفلسطينية الديمقراطية»[٨].

وقد جاءت حرب ١٩٧٣ لتزيد القناعات الفلسطينية بمرحلية فكرة الدولة. فأثبت المكون العربي أن مناقشات مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٣ قد واجهت وبعنف التحركات الأردنية قبل المؤتمر وأثناءه للخروج باعتراف عربي يعطي المملكة حق تمثيل الشعب الفلسطيني تمهيداً لضم الضفة الغربية مرة أخرى إلى الضفة الشرقية تحت السلطة الأردنية[٩].

وتؤكد مناقشات مؤتمر القمة العربي السابع وجلساته اتجاه الدول العربية نحو تبنّي فكرة الدولة المرحلية في الضفة والقطاع والإعداد لذلك برفض

(٨) حامد خورشيد ـ مقررات المجلس الوطني ـ مرجع سابق ـ ص ٢٤٧.

(٩) حسين أبو النمل ـ الموقف الأردني تجاه التسوية السياسية (شؤون فلسطينية، ع ٣٥، يوليو/ تموز ١٩٧٤، بيروت) ص ٨١.

التحركات الأردنية والاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

ولقد توّجت الدول العربية موقفها من الدولة المرحلية بإصدار قرارين، الأول: يدعو إلى تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره، وتأكيد حقه أيضاً في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة م.ت.ف، وبمساندة الدول العربية. وأعلن القرار الثاني التزام سائر الدول العربية بتحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ثم التأكيد على عدم قبول أي محاولة لتحقيق أي تسوية جزئية انطلاقاً من القضية القومية ووحدتها[١٠].

وبذلك، تكون الدول العربية قد حددت موقفها الرسمي بتأييد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أية أرض يتم جلاء العدو عنها، ولكنها حددت أيضاً موقفها بالمضيّ في تحرير باقي الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. أي أن الدول العربية نظرت إلى فكرة الدولة المرحلية على أساس أنها خطوة لتحرير سائر الأراضي.

ويعترف أحد قادة م.ت.ف[١١] بأن رئيس الدائرة السياسية (فاروق القدومي) قدّم للّجنة المركزية لحركة فتح بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة تقريراً يقترح فيه القبول بتأييد قيام دولة في الضفة والقطاع إذا أعادتها إسرائيل للعرب. إلا أنه لم يفصل في الموضوع آنذاك. ويدافع أبو إياد عن المرحلية باعتبارها سياسة واقعية تنطلق من الأخذ بعين الاعتبار موازين القوى وتطور الأحداث والابتعاد عن الرومانسية، ويعطى أهمية لمحدودية العمل الفدائي ومقدرته على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ويرى «أنه كائناً ما كانت انطلاقة وبأس حرب العصابات ضد الدولة الصهيونية، فإنها تظل في المستقبل المنظور دولة لا تقهر.

---

(١٠) صبري جريس ـ قمة الرباط واحتمالات الموقف الإسرائيلي (شؤون فلسطينية، ع ٣٩، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٤) ص ٤٢.

(١١) صلاح خلف (ابو اياد) ـ فلسطيني بلا هوية ـ شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، بدون تاريخ ـ ص ٢١٩.

ولهذا، فإن عدم توقع المرور بمراحل مؤدية إلى الهدف الاستراتيجي الذي يتمثل في إقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين، أمر من قبيل الوهم والخيال»[١٢].

ونتيجة لمحاولات الأردن الحصول على اعتراف رسمي بتمثيله للشعب الفلسطيني وتدهور موقف المقاومة في لبنان، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر يونيو/ حزيران ١٩٧٤ وأصدر عدة قرارات هامة، هي[١٣]:

١ ـ تناضل م.ت.ف بكل الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.

٢ ـ تناضل م.ت.ف ضد أي مشروع أو كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق التاريخي «وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني».

٣ ـ تأكيد موقف المنظمة السابق من قرار ٢٤٢ «الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين» ولذا، يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف.

٤ ـ إن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية م.ت.ف في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

ويلاحظ أن هناك ثغرة بين حقيقة تصورات التسوية المطروحة بعد حرب ١٩٧٣، وبين شروط الهدف الفلسطيني المرحلي. فالوضع المترتب عن الحرب عربياً ـ ودولياً لم تكن مؤشرات تصوراته تتوافق بأي شكل من الأشكال مع التصور الفلسطيني، خاصة وأن الطرف العربي الرئيسي (مصر) كان يعلن دائماً أن هدفه من الحرب تحريك الوضع السياسي للدخول في تسوية سياسية لإنهاء

(١٢) صلاح خلف ـ فلسطين بلا هوية ـ مرجع سابق ـ ص ٢٢٠.
(١٣) حامد خورشيد ـ مقررات المجلس الوطني ـ مرجع سابق ـ ص ٢٢٧.

الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ما تأكد من توقيع اتفاقية كامب دايفيد. ويبدو أن تشدد المجلس الوطني الفلسطيني في تحديد مواصفات الهدف المرحلي كانت متأثرة بحدة معارضة الفصائل الراديكالية الفلسطينية. فقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجاء في البيان «إننا سنظل نعتمد الكفاح المسلح وكافة أساليب النضال المرتبطة به كي نحقق القضاء على الكيان الصهيوني والنظام العميل في الأردن، وإقامة المجتمع الديمقراطي العربي في فلسطين كجزء من تجمع ديمقراطي عربي شامل»[١٤].

والملاحظة الجديرة بالاعتبار أن المجالس الوطنية المتعاقبة حتى الدورة ١٩ بالجزائر بدلاً من أن تتخذ مواقف جذرية، انساقت وراء تقديم المزيد من التنازلات وتخلّت عن كثير من الشروط التي وضعتها للهدف المرحلي الأول (السلطة الوطنية) بل إنها لم تعد تقرن الهدف المرحلي بالاستراتيجي، بل حذفت مصطلح «مرحلية» عند الحديث عن الهدف الفلسطيني الذي أصبح «إقامة دولة فلسطينية مستقلة».

وبينما اعتمد السند القانوني لحقوق الشعب الفلسطيني بما فيه حقه في إقامة الدولة منذ الدورة ١٣ على الحقوق التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنه في دورته السادسة عشرة بالجزائر بنى هذا السند على قرارات القمم العربية حيث جاء في بيان المجلس «التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بقيادة م.ت.ف وفي الحقوق التي أكدتها قرارات القمم العربية».

وفي الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان يلاحظ أن البيان الختامي لم يتطرق إلى القرار ٢٤٢ الذي دأبت المجالس السابقة على رفضه. أما تصور المجلس للحل فهو يتم عن طريق عقد مؤتمر دولي. ويلاحظ هنا أن المجلس يتحدث عن حل للقضية الفلسطينية وليس مجرد مبادرة سياسية.

---

(١٤) مجلة الهدف ـ ع ٢٧١ ـ بيروت ١٩٧٤/٩/٢٨.

وكانت صياغة المجلس لأهداف النضال الفلسطيني في تلك الدورة مغايرة على النحو التالي «يرى المجلس أن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين والشرق الأوسط لا بد وأن يقوم على أساس ضمان حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية فوق ترابنا الوطني الفلسطيني، كما يرى أن الإطار المناسب للوصول إلى هذا الحل هو عقد مؤتمر دولي تحت راية الأمم المتحدة وعبر مجلس الأمن بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما فيها م.ت.ف على قدم المساواة، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين... ويؤكد في هذا الصدد رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد والقرارات التي لا تضمن حقنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة»[١٥].

ويلاحظ على هذا النص أنه حصر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة حيث تم حذف كلمة «بما فيها» التي كانت ترفق عند الحديث عن حقوق الشعب الفلسطيني. ومن المعروف أن «الحقوق الوطنية بما فيها الدولة الفلسطينية... الخ» يعني أن هناك حقوقاً أخرى قد تفسَّر بأنها حق الشعب الفلسطيني على كامل التراب الفلسطيني. أما حذف كلمة (بما فيها) فيعني حصر هذه الحقوق بالثلاث السابق الإشارة إليها. ومن الواضح أن هذه الدولة ستقام في الضفة والقطاع أو على جزء منهما، ولا يمكن أن يفسر بأنها ستقام على كامل التراب الفلسطيني، وخصوصاً أن هذه الدولة ـ إن وجدت ـ ستولد في أحضان المؤتمر الدولي وبمشاركة الأطراف المعنية بالصراع بما فيها إسرائيل وبضمانات دولية[١٦]. وهكذا، استمر التنازل الرسمي لـ م.ت.ف من دولة كاملة على أرض فلسطين إلى دولة على جزء منها وثنائية فيدرالية وأخيراً بضمانات دولية ومباركة أمريكية ـ إسرائيلية.

---

(١٥) نص قرارات الدورة السابعة عشر ـ فلسطين الثورة ـ قبرص ١٩٨٦/١١/٥.

(١٦) د. إبراهيم ابراش ـ مفهوم الدولة الفلسطينية، في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (الوحدة، ع ٥٣، فبراير/ شباط ١٩٨٩، المغرب) ص ٢٥٥.

ثانياً: ماهية الدولة الفلسطينية القادمة

لقد أظهرت الانتفاضة الفلسطينية المندلعة منذ ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ الحرج الذي يواجه قيادة م.ت.ف في التوفيق بين الهدف الأساسي - الاستراتيجي بتحرير فلسطين، وبين ما هو مطروح من مشروعات تسوية لتصفية القضية. فالمنظمة تدّعي «أن الهدف بعد قرارات المجلس الوطني الـ ١٩ بالجزائر هو إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وهذا لن يتأتى إلا بمؤتمر دولي والاعتراف بوجود إسرائيل».

لقد جاءت الانتفاضة لتسلط الأضواء من جديد على معاناة الشعب الفلسطيني ولترتفع التنديدات الدولية بالممارسات القمعية للعدو الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني. فاجتمع مجلس الأمن وأصدر قراره رقم ٦٠٧ بالإجماع الذي أكد فيه «أن الضفة والقطاع أرض محتلة وأن من حق الفلسطينيين تقرير مصيرهم». وهكذا، أصبحت قضية جلاء القوات الإسرائيلية مطروحة لأول مرة بشكل جدي منذ عام ١٩٦٧. لقد أظهرت الانتفاضة حقيقة التغيّر الذي طرأ على مركز استقطاب النضال الفلسطيني، وانتقاله من الخارج إلى الداخل. لقد كان تحول الكفاح الوطني الفلسطيني مرتهناً دائماً بحدوث هذا الانتقال ممّا أوقع قيادة م.ت.ف في مأزق أمام إحدى القضيتين. أولهما وهي قضية تحرير كامل التراب الفلسطيني، وهي تتطلب حرباً شعبية قومية، وثانيهما جلاء القوات الإسرائيلية من الضفة والقطاع، وهي قضية يمكن التعامل معها مرحلياً مثلها كأي حركة تحرر وطني من الاستعمار. فكان سكان الداخل في الضفة والقطاع يناضلون من أجل جلاء قوات الاحتلال في إطار حقهم المشروع في الاستقلال. ولقد تضافرت عدة عوامل للتعجيل باندلاع الانتفاضة وكانت وراء التحرك السياسي للمنظمة بالإعلان عن قيام الدولة[١٧]:

١ - لم تؤد التنازلات التي أقدمت عليها م.ت.ف بعد الخروج من بيروت

(١٧) د. إبراهيم ابراش - مفهوم الدولة الفلسطينية - مرجع سابق - ص ٢٥٦.

عام ١٩٨٢ سواء من خلال مقررات قمة فاس العربية أو مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورتيه السابعة عشرة والثامنة عشرة، والرسائل التي بعثتها المنظمة مباشرة أو بطريق غير مباشر إلى الولايات المتحدة والتي تعبّر عن الواقعية، لم تؤد هذه التنازلات إلى أي تجاوب أمريكي الذي اعتبر أن تمسك المنظمة بالميثاق الوطني ورفضها الاعتراف بقرار ٢٤٢ يتناقضان مع ما تقول به في المحافل الدولية، وأن ليونة المنظمة في نظرها ما هي إلا مناورة لانتزاع اعتراف أمريكي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

٢ ـ استمرار الانقسامات داخل الصف الفلسطيني حيث لم تنجح كل محاولات المصالحة في رأب الصدع، سواء لجمع الشمل الداخلي للمنظمة والأنظمة العربية، أم من أجل حماية الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان وتقويته في مواجهة إسرائيل.

٣ ـ تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية فلم تعد الأمم المتحدة أو الدول الأوروبية متحمسة للدفع بعملية السلام إلى الأمام مما جعل م.ت.ف تتخوف من فقدان المكاسب التي حققتها خلال سنوات تصاعد النضال الفلسطيني، وظهرت مؤشرات على هذا التراجع منها المحاولات الأمريكية لإجبار الأمم المتحدة على إلغاء قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية(*)، وتكثيف الاتصالات بين إسرائيل ودول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي.

٤ ـ تخلّي بعض الأنظمة العربية عن التزاماتها القومية تجاه الشعب الفلسطيني، فلم تعد قضية تحرير فلسطين تأخذ الاهتمام السابق نفسه. وقد أدت تلك العوامل إلى زيادة حالة الاحباط لدى الجماهير الفلسطينية في الداخل في أي عمل فلسطيني أو عربي يخلصهم من الاحتلال.. فكانت الانتفاضة. ولكل هذا انعقد المجلس الوطني في الجزائر (١٢ ـ ١٥/١١/١٩٨٨) في «دورة الانتفاضة» كمحاولة لاتخاذ قرارات لمساندة الانتفاضة، وكانت خطوة إعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار

(*) حدث ذلك مطلع العام ١٩٩٢.

التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ونصّت وثيقة إعلان الاستقلال على «استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه... فإن المجلس الوطني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف»[١٨].

وقد أكد البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني على «عزم م.ت.ف على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وآخرها قرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، وقرارات القمم العربية بما يتضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة»[١٩].

وقد أوضح البيان السياسي للمجلس الوطني أن الإطار الذي ستتم فيه التسوية هو المؤتمر الدولي الذي تشارك فيه كافة أطراف الصراع، وينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير. فالمصادر الفلسطينية ترى أن أبرز المستجدات تتمثل في:

١ - استطاع المجلس الوطني أن يعلن الدولة وأن يضع الأسس لتشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، وهذا يتطلب بناءً أكبر يواكب هذه التغييرات.

---

(١٨) نص إعلان الاستقلال في (شؤون فلسطينية، قبرص، ع ١٨٨، نوفمبر تشرين الثاني ١٩٨٨). ص ٣ - ٥.

(١٩) نص البيان السياسي في (شؤون فلسطينية، قبرص، ع ١٨٨، نوفمبر تشرين الثاني ١٩٨٨) ص ٦ - ١٢.

٢ ـ قدم المجلس مشروعاً فلسطينياً متكاملاً للسلام يقبل بالحدود التي يطلبها العالم، ولكنه يضع شروطه الخاصة ويطرح تصوراً شاملاً غير مفرط ولا يكتفي بإعلان اللاءات.

٣ ـ أتم المجلس إنجاز ما سبق ذكره بقفزة ديمقراطية نوعية، قفزة التحول من الاجماع إلى الأغلبية أو الأقلية دون مساس بالديمقراطية، ودون بروز أجواء التهرب أو الانشقاق.

٤ ـ كان النقاش، لأول مرة، فاعلاً وليس منفعلاً، ودار حول ما يريده الفلسطينيون وليس حول رفض أو قبول ما يطرح الآخرون[٢٠].

وأوضح ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، أن قبول م.ت.ف القرار ٢٤٢ مصحوباً بالاستقلال الوطني جاء من أجل مصلحة السلام «نحن لا نستجدي السلام، بل نسعى إليه على قدم المساواة وفي شكل متكافىء مع الأطراف الأخرى»[٢١].

والملاحظ في إعلان الاستقلال والبيان السياسي وتفسيرات القادة وتصريحات عرفات انه لم يتم التطرق إلى الميثاق الوطني الفلسطيني أو الكفاح المسلح، سواء كاستراتيجية، أو كعمل متزامن للنضال السياسي. وهكذا، فإن الدولة الفلسطينية، بالمواصفات الواردة لا تلبي الأهداف الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني حتى مع عدم الإعلان عنها كخطوة مرحلية، كما لا يمكن القبول بها كهدف استراتيجي. بل يمكن القول إن هذا الوضع يعني التضحية بدماء شهداء الثورة الفلسطينية لأهداف غير معلنة لا تتعدّى، في أفضل الأحوال، المناورة السياسية. وفي ضوء إعلان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الـ ١٩ بالجزائر نحاول البحث في الموقع الجغرافي للدولة وأهميته وعلاقاتها الخارجية والداخلية المتوقعة.

يتفق الباحثون على أن أحد عناصر قوة الدولة هو الاتصال الجغرافي أو

(٢٠) اليوم السابع ـ باريس ـ ١٩٨٨/١١/٢١.
(٢١) النهار ـ بيروت ـ ١٩٨٨/١١/١٦.

الامتداد الإقليمي لها بمعنى أن يمثل إقليم الدولة امتداداً جغرافياً متصلاً يسمح بالاتصال البري المباشر، وأن ذلك يحمي وحدة رقعة الدولة السياسية واتصالها الأرضي دون حواجز أو موانع.

وتقدر مساحة الدولة المقترحة بحوالى نصف مساحة دولة فلسطين العربية تبعاً لمشروع التقسيم بقرار ١٨١. وتقع الضفة في الجزء الأوسط الشرقي من فلسطين الذي يحده نهر الأردن والبحر الميت من الشرق والسهل الساحلي لفلسطين من الغرب، كما يحده الطرف الجنوبي الشرقي من سهل مرج ابن عامر شمالاً والجزء الشمالي الشرقي من صحراء النقب جنوباً. وتبلغ مساحتها حوالي ٥٦٥٠ كم٢. أما قطاع غزة، فيقع في أقصى الطرف الجنوبي الغربي من فلسطين ويطلّ على البحر المتوسط الذي يقع إلى الغرب منه، وتمتد رقعته الأرضية الساحلية ما بين المتوسط غرباً وصحراء النقب شرقاً ويفصلها عن بقية فلسطين خط وهمي يعرف بخط الهدنة بينما يفصلها عن أراضي شبه جزيرة سيناء خط الحدود السياسية بين مصر وفلسطين، إذ توجد مدينة رفح بقسميها الفلسطيني والمصري على جانبي الحدود. ويبلغ طول قطاع غزة من بيت حانون شمالاً إلى رفح جنوباً حوالى ٤٦ كم٢ ومتوسط عرضه ٧ كم بينما أقصى اتساع له حوالي ١٢ كلم عند رفح، ويشغل القطاع ما مساحته ٣٦٤ كم٢[٢٢]. وستكون دولة فلسطين المقترحة دولة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ٦٠٠٠ كم٢ وتتألف من رقعتين أرضيتين إحداهما جبلية داخلية والأخرى سهلية ساحلية وسوف ترتبط الرقعتان بممر أرضي يتفق عليه مستقبلاً. وستقدم إسرائيل اقتراحاً بالممر خاصة وأنه سوف يلتقي بالطرق الاستراتيجية التي تصل المدن الإسرائيلية الرئيسية بالنقب وإيلات، ولمن تكون السيادة على هذا الممر لإسرائيل أم فلسطين؟ أم يظل تحت إشراف دولي؟ أضف إلى ذلك أن هذا الوضع يضعف من قدرة الدولة ويسمح لأي قوة معادية بقطع وسائل الاتصال بين قطاعي الدولة في حالة الحرب أو التهديد بها، ومن ثم فسوف تكون هذه السمة الجغرافية نقطة ضعف

---

(٢٢) الموسوعة الفلسطينية ـ القسم الأول ـ دمشق ١٩٨٤.

دائمة بالنسبة للدولة الفلسطينية[٢٣]. ويعد موقع دولة فلسطين موقعاً برياً بحرياً، إذ سيكون للموقع توجيهه البري لصلاته الوثيقة مع الدول العربية المجاورة في الشرق العربي وتوجيهه البحري بنافذة يصل طولها حوالى ٤٦ كم على البحر المتوسط كما تعد دولة فلسطين جسر عبور بري بين الجناحين العربيين في آسيا وأفريقيا. فهي بوابة المشرق العربي إلى شمالي أفريقيا مثلما هي بوابة شمالي أفريقيا إلى المشرق العربي، ولمطار قلندية في الضفة ومطار غزة في القطاع دور مهم في ربط دولة فلسطين بالعالم الخارجي جواً[٢٤].

وتؤكد الوضعية الاستراتيجية للضفة والقطاع على تميز واضح. فإذا علمنا أن إسرائيل عقب هدنة ١٩٤٩ استطاعت توسيع حدودها حتى بلغت مساحتها ما يزيد عن ٢٠,٠٠٠ كلم^2 نصفها في صحراء النقب وتلتقي مع الأرض العربية بحدود طولها ١٠٨٠ كم. وإذا علمنا أيضاً أن الجزء المفيد في جغرافية إسرائيل هو الشريط الموازي للبحر المتوسط بطول ١٩٠ كم وأن الأرض التي تحتلها إسرائيل تنفتح وتتوسع شمالي حيفا وجنوبي تل أبيب وتضيق فيما بين هاتين المدينتين لتصبح ممراً محصوراً بين الضفة والبحر وتتراوح بين ١٤ و ٢٠ كيلومتراً. وفي ذلك الممر الضيق تمر شرايين المواصلات وتتمركز المدن الرئيسية التي تقع تحت هرمي المدفعية على الحدود مع الأردن، حيث تستطيع هذه المدفعية تخريب الطرق وتدمير السكك الحديدية وتقطع إسرائيل إلى جزءين وتنال من المدن خاصة تل أبيب، وبذلك تشل القدرة الاستراتيجية الإسرائيلية[٢٥]. إذا علمنا كل هذا عن الجغرافيا السياسية لدولة إسرائيل فإن موقعاً هاماً أصبحت تحتله المنطقة المكونة لوادي الغور والسفوح الجبلية المشرفة عليه من جهة الشرق، وعلى حدود إسرائيل ما بعد ١٩٦٧ وهي الخط الأخضر

---

(٢٣) د. عليّ الدين هلال ـ مشروعات الدولة الفلسطينية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠ ـ القاهرة، ١٩٧٨) ص ٩٦.

(٢٤) د. حسن عبد القادر صالح ـ فلسطين المحتلة ١٩٦٧، الجغرافيا والديموغرافيا (شؤون عربية، ع ٦٠، تونس، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩) ص ٨.

(٢٥) د. هيثم الكيلاني ـ المذهب العسكري الإسرائيلي (مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩) ص ٣٧٧.

غرباً والقدس شرقاً. وفي الجنوب أصبحت غزة نقطة التوازن الاستراتيجي بين القوتين المصرية والإسرائيلية، خاصة بعد عودة سيناء إلى السيادة المصرية[٢٦]. وترى إسرائيل أن هاتين المنطقتين خلقتا بموقعيهما الاستراتيجي المتميز بعض المشكلات: **الأولى**: يصبح وضع الضفة والقطاع بمثابة الستار الحديدي العربي المحاصر للجسد الإسرائيلي النحيل ولشرايينه الحياتية، حيث يمكنها الضغط على قلب إسرائيل وتهديد مناطق الكثافات السكانية العالية منها فتحيلها إلى عنق زجاجة يهز الاتزان الاستراتيجي للدولة. وبالمثل قطاع غزة حيث يشكل إسفيناً يمتد لمسافة ٤٠ كم نحو قلب إسرائيل ويهدد المثلث الحيوي المحصور بين تل أبيب وحيفا والقدس الذي يحوي أكثف التجمعات السكانية والعسكرية والصناعية. وهو الشريحة الأرضية الوحيدة التي تمر خلالها جميع الطرق التي تربط بين شطري إسرائيل الشمالي والجنوبي[٢٧].

الثانية: تتميز الضفة وغزة بوضعية الخنجر العربي المصوب إلى أضعف أجزاء الجسد الصهيوني سواء نظرنا إلى إسرائيل في ذاتها أو للضفة حيث إسرائيل يحدها مع سوريا البناء الاستراتيجي المانع والمتمحور في المرتفعات السورية. ويلتقي جانب منه بالأردن وآخر بمصر. فبالنسبة للأردن توجد الضفة الغربية التي لا تفصلها عن إسرائيل حواجز طبيعية، وكذلك الوضع مع غزة والتي اكتسبت بعودة سيناء حياداً مؤقتاً قابلاً للانفجار في أية لحظة وحيث حيوية المنطقتين استراتيجياً كمنفذ بري موازٍ للمنفذ البحري الوحيد على البحر المتوسط. ولا شك أن هذا الخنجر الجيوبوليتيكي يشكل مشكلة كبيرة لإسرائيل[٢٨] في حال استقلال وقيام دولة فلسطين.

ولكن تكمن المسألة الأساسية ليس في إعلان قيام الدولة وتحديد طبيعتها،

---

(٢٦) رفعت سيد أحمد ـ الضفة الغربية في الاستراتيجية الإسرائيلية ١٩٦٧، ١٩٨٢ (شؤون عربية، ع ١٩/ ٢٠، سبتمبر/ أكتوبر ١٩٨٢) ص ٩٣.

(٢٧) محمد حسنين هيكل (إشراف) ـ العسكرية الصهيونية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٤) ص ٧٢.

(٢٨) رفعت سيد أحمد ـ الضفة الغربية في الاستراتيجية ـ مرجع سابق، ص ٨٨.

وإنما في توازن القوى الذي تشهده المنطقة بعد زلزال حرب الخليج، وما تبعه من تغير في التوازنات السياسية لصالح إسرائيل والتي شهدت أيضاً ترجيحاً قبل الحرب باستيلاء اليمين المتطرف على صناعة القرار الاستراتيجي للكيان الصهيوني.

وقد بادرت القيادة الاسرائيلية فور إعلان قيام الدولة في دورة الجزائر إلى تحديد موقفها. فقد أعلن رئيس الحكومة إسحق شامير عن معارضته لقيام دولة فلسطينية في ما أسماه «أرض إسرائيل» واعتبر الإعلان وسيلة جديدة تستخدمها م.ت.ف ضد دولة إسرائيل[٢٩]. وينطلق هذا الموقف من تصورات حكومة الائتلاف (الوطني) حول خيار الحكم الذاتي، كما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد، مع كل الاشتراطات المعروفة التي تجعله مجرد إدارة ذاتية. وعبّر شامير عن ذلك بقوله «إن إسرائيل لن تتنازل أبداً عن مناطق الضفة والقطاع لأنها مرتبطة باتفاقيات كامب ديفيد»[٣٠]. وجاء موقف الليكود محدداً في البرنامج الانتخابي الذي أقره الحزب في أواخر أغسطس/ آب ١٩٨٨: «لا توجد أية جهة دولية معترف بها لتمثيل سكان المناطق في مفاوضات الحكم الذاتي، لذلك قرر التكتل التفاوض المباشر معهم، وإن أكثر الحلول واقعية هو إيجاد تسوية مرحلية لتطبيق الحكم الذاتي في المناطق». وأضاف البرنامج بأنه لن تقام دولة فلسطينية تحت أي ظرف من الظروف، كما أن تطبيق الحكم الذاتي لا يعني منح السيادة لسكان المناطق، أو حق تقرير المصير[٣١]. وقد ترجم شامير مواقف حكومته من الدولة الفلسطينية في المبادرة المعروفة باسم مبادرة شامير التي طرحت وصدقت عليها الحكومة في ١٤/٥/١٩٨٩ وتبناها الكنيست في ١٧/٥/١٩٨٩. ويستند المشروع كما جاء في المقدمة إلى ما يلي:

---

(٢٩) عزيز جبر- آخر تطورات الوضع الداخلي والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة (مجلة الأرض، السنة ١٦، ع ١، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، يناير/ كانون الثاني ١٩٨٩، دمشق) ص ٧٥.

(٣٠) دافار ٢٦/٨/١٩٨٨.

(٣١) هآرتس ٣٠/٨/١٩٨٨.

١ ـ اعتبار المفاوضات المباشرة وفقاً لمبادىء كامب ديفيد هي الطريق إلى السلام في المنطقة.

٢ ـ لا لإقامة دولة فلسطينية «إضافية» في الضفة والقطاع.

٣ ـ لا للتفاوض مع م.ت.ف.

٤ ـ لا لتغيير الوضع القائم في الضفة والقطاع إلا بما ينسجم والخطوط الأساسية للحكومة الإسرائيلية[٣٢].

والنقطة الأساسية في المبادرة ما جاء في النقطة (د) من البند الرابع، إذ قالت «تقترح إسرائيل إجراء انتخابات حرة وديمقراطية بين السكان الفلسطينيين العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة، في جو خالٍ من العنف أو التهديد أو الإرهاب. وفي هذه الانتخابات سيتم اختيار ممثلين لإجراء مفاوضات حول فترة انتقالية من الحكم الذاتي. وستكون هذه الفترة امتحاناً للتعايش والتعاون. وفي فترة لاحقة ستجري مفاوضات من أجل حل دائم حيث ستدرس جميع الخيارات المقترحة من أجل تسوية موافق عليها، ستحقق السلام بين إسرائيل والأردن»[٣٣].

وترى الأحزاب اليمينية في إسرائيل مثل هتحيا وتسوميث ومولیدات وكاخ أن الانتخابات سوف تنشىء مسيرة سياسية قاتلة تؤدي إلى تثبيت سيطرة المنظمة الرسمية على الضفة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى قيام دولة فلسطينية. ويأمل الفريق الآخر من اليمين مثل كتلة ليكود وحركتي نامي وأومتس بأن الانتخابات سوف تسحب قيادة المنظمة المحلية من يد القيادة الخارجية وتدفعها في النهاية إلى القبول بحكم ذاتي عريض.

وفي حقيقة الأمر، فإن الفريق الثاني من اليمين الصهيوني يرتكز على مشروع بيغن للحكم الذاتي الذي يقوم على[٣٤]:

---

(٣٢) يديعوت أحرونوت ١٤/٥/١٩٨٩.

(٣٣) جريدة القدس ـ لندن ـ ١٩/٥/٨٩.

(٣٤) منير الهوس وطارق عايد ـ مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨) ص ١٦.

١ ـ أن العرب في يهودا والسامرة وغزة يشكلون أقلية قومية في أرض إسرائيل، لها فقط أن تتمتع بالحكم الذاتي ضمن حدود دولة إسرائيل حيث الأغلبية اليهودية صاحبة السيادة فيها.

٢ ـ إن الحكم الذاتي ذو طابع إداري يتصل بالشؤون الدينية والثقافية والاجتماعية. أما كل ما يتصل بالسلطة والتشريع فمن اختصاص الأغلبية.

٣ ـ إن الحكم الذاتي يشمل السكان وليس الأرض لأنها ملك الشعب اليهودي وحده مما يعني استمرار السيطرة على الأراضي المحتلة وبناء المستوطنات. وقد حرص بيغن على التأكيد بأن هذا المشروع لن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية[٣٥]. وأوضح أن الغاية من إعادة النظر في نصوص المشروع بعد خمس سنوات، هو إتاحة الفرصة أمام الحكومة الإسرائيلية لإعادة صياغة علاقتها بالمناطق المحتلة في ضوء تطورات السياسة الإسرائيلية فيها. وقد تأكد ذلك في رفض بيغن لفكرة إجراء استفتاء شعبي في الأراضي المحتلة بعد انقضاء فترة الخمس سنوات[٣٦] ثم طرح شامير المقترحات نفسها باشتراط وقف الانتفاضة عام ١٩٨٩.

أما موقف الفريق الآخر من اليمين الصهيوني فهو الترانسفير (طرد العرب) وإزالة المخيمات الفلسطينية نهائياً وترحيل سكانها إلى الدول العربية، والضم النهائي للأراضي المحتلة، والسعي إلى إنهاء المشكلة الفلسطينية بالقمع والإرهاب. وفي جوهر المسألة، فإن الفريقين لا يختلفان في النظر إلى الدولة الفلسطينية ولكن الملاحظ بعد حرب الخليج ١٩٩١ هو زيادة تعزيز نفوذ اليمين. فبعد دخول رحبعام زئيفي زعيم حزب مولدات المتطرف إلى الحكومة كوزير بلا حقيبة تكوّن تكتل يميني يضم زئيفي ووزير الإسكان أرييل شارون ووزير العلوم يوفال نئمان ووزير الزراعة رافائيل إيتان ووزير الشرطة رومن ميلو

---

(٣٥) د. عبد العليم محمد ـ ابعاد الحكم الذاتي في التصور الإسرائيلي (السياسة الدولية) ٦٠٤، القاهرة، ١٩٨٩) ص ٢٧.

(٣٦) يديعوت أحرونوت ـ ١٩٨٣/١/٣١.

ووزير الأديان افنير شاكي. وقد أكد هذا التكتل بعد الحرب أنها كانت لمصلحة إسرائيل وأنهت مقولة الدولة الفلسطينية. ونتيجة لطرح بيكر لفكرة المؤتمر الإقليمي قال شامير باللقاء الإقليمي الذي يهدف إلى إقامة علاقات سلام طبيعية مع الدول العربية الأخرى، وبالتالي فك ارتباط العرب بالمسألة الفلسطينية، والحصول على مزايا العلاقات الطبيعية مع عدد من الدول العربية الهامة بدون حل المشكلة الفلسطينية. والواقع أن دبلوماسية التسوية الأمريكية التي يقودها بيكر تقوم على هذا التصور الإسرائيلي جملة وتفصيلاً، وذلك باستثناء واحد هو حرص الولايات المتحدة على جعل المفاوضات الاسرائيلية العربية قائمة على القرار ٢٤٢ والتفسير الأمريكي الإسرائيلي، أي جعل المفاوضات قائمة على استعادة العرب لجزء كبير من الأراضي المحتلة ١٩٦٧ في مقابل كل مزايا السلام والأمن لإسرائيل، وبشرط ألا تؤدي استعادة العرب للجزء الأكبر من الأراضي المحتلة إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة[٣٧]. وفيما يبدو، فإن هذا الخلاف في تحديد مضمون التسوية بين الولايات المتحدة والحكومة اليمينية في إسرائيل يكفي لتحطيم المبادرات الأمريكية أو مطها إلى موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية أوائل العام القادم والذي تتفرغ معه الإدارة الأمريكية لحل المشكلات الداخلية فحسب. كما أن صعود اليمين المتطرف وزيادة بأسه يعزز من فكرة الاستسلام الكامل للعرب، والتي تطرحها الحكومة الأمريكية من خلال ما يسمى المؤتمر الإقليمي. ومن الواضح أن الهدف من هذه الفكرة هو حرمان الدول الأربع الأخرى الأعضاء بمجلس الأمن المشاركة في دبلوماسية التسوية وتنفيذ الأفكار الاسرائيلية في التفاوض بين إسرائيل وممثلين للعرب (خارج م.ت.ف) في الضفة والقطاع باستثناء القدس ودون أن يصل الأمر إلى إقامة الدولة الفلسطينية.

ولا ترى الولايات المتحدة أن مصلحتها تقتضي الضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي - الإسرائيلي بعد حرب الخليج

(٣٧) د. محمد السيد سعيد - مستقبل المسألة الفلسطينية بعد زلزال الخليج - الأهرام ١٩٩١/٤/٢٦.

وانفرادها بالهيمنة على النظام العالمي، وعدم وجود تهديد خطير على مصالحها الحيوية. وفي ظل الأوضاع الجديدة، فإن الولايات المتحدة لن تقدم على التدخل الجدي لفرض حل سلمي بانسحاب إسرائيل من كل أو بعض الأراضي المحتلة، وبالتالي تناسي فكرة الدولة الفلسطينية[٣٨]. ولا شك أن طرح فكرة الدولة قبل حرب الخليج أو بعدها يتناقض مع المنطلقات الفكرية للايديولوجية الصهيونية التي ترفض الدولة الفلسطينية[٣٩]:

١ ـ إن اليهود يشكلون أمة أو شعباً كسائر الأمم والشعوب الأخرى. فقد ظل هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية يردد على مسامع الأوروبيين أن المشكلة اليهودية مشكلة سياسية وليست اجتماعية لأنها تكمن في افتقار اليهود إلى الأرض التي تسمح لهم بالتعبير عن وجودهم القومي.

٢ ـ إن إلّه اليهود خصّهم بالأرض المقدسة عندما منحها لنسل إبراهيم حيث جاء في الإصحاح الخامس عشر أنه «قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير الفرات». وبذلك تكون هذه الأرض ملكاً للشعب اليهودي وحده. ولقد أقام اليهود فيها دولة إسرائيل في العصور القديمة لكنها اندثرت فتشتتوا، الأمر الذي يعني أن إنشاء إسرائيل حديثاً لا يعدو كونه بعثاً لهذا الشعب في أرضه بعد غياب استمر ما يقرب من ثمانية عشر قرناً.

٣ ـ تجاهل وجود الشعب الفلسطيني، فلا ذكر له في كتابات القادة الصهاينة لأن ذلك يتناقض مع مقولة «أرض بدون شعب لشعب بدون أرض». ففي عام ١٩٦٩ صرحت غولدا مائير بأنه «لا يوجد فلسطينيون. فليس الأمر كما لو كان يوجد شعب فلسطيني في فلسطين وكما لو أننا جئنا لنطردهم من منازلهم والاستيلاء على بلادهم إنهم لا وجود لهم». وفي عام ١٩٧١ صرح

---

(٣٨) عماد جاد ـ إسرائيل: الأرض مقابل السلام أم الحرب من أجل المناطق ـ الأهرام ـ ١٩٩١/٤/٥.

(٣٩) د. عطا محمد صالح زهرة ـ الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية واحتمالات المستقبل (شؤون عربية، ع ٦٠ ـ مرجع سابق ـ ص ٦٧ ـ ٦٨).

إيجال آلون بأن «الكيان الفلسطيني لم يكن موجوداً تاريخياً أبداً». وكان بيغن يستخدم عند الإشارة إلى الفلسطينيين عبارة «عرب أرض إسرائيل». وقد أكد على ذلك في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ عندما قال «لم نستخدم ولن نستخدم تعبير الشعب الفلسطيني».

ومن الواضح أن هذه المنطلقات الثلاثة تعني عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، لأن القبول بهذه الدولة يعني إسقاط أرض الميعاد للشعب اليهودي، وبالتالي انهيار الأساس الذي استند إليه إعلان دولة إسرائيل. وتشكل الدولة الفلسطينية أيضاً خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي. ففي أعقاب حرب ١٩٦٧ قالت جولدا مائير «حتى لو وافق زعماء العرب على توقيع اتفاق كامل للسلام مع إسرائيل، فإن إسرائيل لن تعيد كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. إننا نريد حدوداً آمنة»[٤٠]. ووجدت الأحزاب الإسرائيلية الحاكمة في الأمن القومي مبرراً كافياً لرفض فكرة الدولة الفلسطينية، فحزب العمل يرى أن ذلك لن يؤدي إلى السلام، وإنما إلى تخليد النزاع، فالدولة ستكون مصدراً للعداء والخطر. وكتلة ليكود ترى «أن قيام هذه الدولة يعني تقسيم أرض إسرائيل والتخلي عن الضفة الغربية أو أجزاء منها، الأمر الذي لا بد أن يؤدي إلى إضعاف الهدف الصهيوني مصدر قوة إسرائيل في مواجهة أعدائها، مما يقود إلى الاستسلام وربما إلى الفناء»[٤١].

وتعتبر النخبة الصهيونية أن إسرائيل إنجاز لمرحلة معينة في نشأة الدولة اليهودية القومية لأنها لم تنشأ إلا على جزء من أرض إسرائيل ولا تضم سوى جزء صغير من الشعب اليهودي، لذلك أعلن بن غوريون يوم إنشاء الكيان الصهيوني «أن إسرائيل تمثل نقطة الانطلاق نحو الدولة اليهودية القومية»[٤٢] ويترتب على ذلك ضرورة اتساع الدولة سواء بطرد سكانها الأصليين

---

(٤٠) محمد عبد المولى ـ في عمق إسرائيل (منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٣) ص ٥١.

(٤١) هاني عبد الله ـ الأحزاب السياسية في إسرائيل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١) ص ٢٢٧.

(٤٢) تهاني هلسا ـ بن جوريون (مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٠) ص ٤٥.

(الترانسفير) أو المساعدة على هجرة اليهود السوفيات وغيرهم إلى دولة إسرائيل، وهو ما يتم بالفعل. وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى تدفق نحو مليوني يهودي سوفياتي حتى عام ٢٠٠٠ بالإضافة إلى استمرار سياسة الإبعاد التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد الانتفاضة. وبالتالي، فمن الصعب القبول بفكرة التخلي عن جزءٍ من الأرض لإقامة دولة فلسطينية.

وماذا عن المستقبل؟

تشكل الانتفاضة الفلسطينية الإشراقة الوحيدة القائمة في السياسة العربية لإجبار إسرائيل على القبول بالمطالب العربية العادلة في إنشاء الدولة الفلسطينية. ونتيجة لهيمنة الولايات المتحدة ـ كما أوضحنا ـ على صنع التسويات الإقليمية وعدم رغبتها في الضغط على إسرائيل في مرحلة الوفاق الدولي الجديدة، فإنها تحاول إحياء الصيغة الأردنية التي تقوم على الخيار الاتحادي الأردني ـ الفلسطيني دون الاستقلال الفلسطيني الناجز. وهو ما يرفضه الشعب الفلسطيني بالطبع لأنه يتناقض مع حقه في تقرير المصير، ومع ما قررته الأمم المتحدة من تأييد صريح للاستقلال في الضفة والقطاع وليس ما يمنع موافقته على خيار الاتحاد بصيغة ما مع الأردن بحسب الرغبة الفلسطينية.

إن المطروح الوحيد الآن هو ليس الحل الفيدرالي الأردني ـ الفلسطيني (التخلي عن الضفة ـ حل مشكلتي المستوطنات والقدس) أو الحل الكونفدرالي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في شرق الأردن وغربه منزوعة السلاح وهو ما أسقطه قرار الملك حسين بقطع الروابط الإدارية بالضفة عام ١٩٨٨[٤٣]. ولكن المطروح الجدي هو دعم الانتفاضة الفلسطينية، وذلك ببناء سلطة الدولة الوطنية المستقلة في الأراضي المحتلة والاستقلال عن الاحتلال وعدم المساهمة في تسيير اقتصاده أو بالتعاون معه، فضلاً عن استمرار أعمال المقاومة الفلسطينية في الداخل وتطويرها، من العصيان المدني إلى الكفاح المسلح.

---

(٤٣) محمد خالد الأزهري ـ القضية الفلسطينية وتطور مفهوم الخيار الأردني (شؤون فلسطينية، ١٨٩٤، قبرص، ١٩٨٨) ص ٣٥.